جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون/ العام

العنوان

دور القضاء الإداري في تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة إلى
معهد العلمين للدراسات العليا
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

تقدم بها الطالب
حمزة حسين فالح

إشراف
أ.د حيدر طالب الأمارة
أستاذ القانون العام

١٤٤٣ هـ
٢٠٢٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ
أُولَـٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الانعام: الآية ٨٢)

الإهـــداء ...

الى امام الرحمة وقائد الخير ومفتاح البركة والسفير بين الله وبين خلقه حبيبه سيدنا محمد (صلى الله عليه والهِ وصحبهِ وسلم) ...

والى من خصهم بالكرامة وحباهم بالرسالة وخصهم بالوسيلة وجعلهم ورثة الانبياء وعلمهم علم ما كان وما بقى الى اعلام الهدى والتقوى آل البيت صلوات الله عليهم وسلامه اجمعين ...

والى والدي رحمه الله ...

والى أسبق الناس احساناً إلي ...

وأعظمهم فضلاً علّي ...

منبع الحنان والدتي الغالية حفظها الله ...

ولا أستوفي بإهدائي هذا ... حقهما ...

ولن أدرك يوماً ... ما يجب علّي لهما ...

الى رفيقة دربي زوجتي الحبيبة حفظها الله ...

الى فلذة كبدي نورس الأمل ابنتي فاطمة حفظها الله ...

الى من شدوا أزري اخوتي حفظهم الله ...

الى كل من شجعني وساعدني على اتمام هذا العمل المتواضع ...

الباحث

شكر وامتنان

الحمد والشكر لله أولاً واخراً والصلاة والسلام على نبي الرحمة محمد وعلى آله وصحبه المنتجبين. وبتوفيق من الله تعالى، ووفاء للقيم التي تربينا عليها، وإن كان الشكر أعترافاً بالجميل، فإن كل ما أتقدم به من عبارات الثناء والعرفان لا يمكن بأي حال أن تكون موازية للجميل الذي أسداه لي كل من أعانني بأي شكل من أشكال العون سواء بمشورة أو رأي أو نصيحة أو كتاب، لا يسعني في ختام أعداد رسالتي إلا أن أسجل جزيل شكري وأمتناني إلى الاستاذ الدكتور (حيدر طالب الامارة) لتفضله مشكوراً بالإشراف على إعداد رسالتي، الذي لم يدخر جهداً بالتصويب والتوجيه كان له الأثر الواضح في رصانة وإرساء دعائمها وإحكام محتواها وتصحيح مسارها حتى وصلت إلى صورتها الحالية.

والشكر والامتنان لأساتذتي رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتفضلهم وقبولهم مناقشة هذه الرسالة ولما سيبدونه من ملاحظات علمية لتقويم هذا الجهد واغنائه فجزاهم الله خير الجزاء، والشكر والعرفان موصول الى المقومين اللغوي والعلمي لما تقدموا به من ملاحظات سديدة أغنت البحث وارتقت به للأفضل.

كما يقتضي الواجب أن اتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني الى أساتذتي الأفاضل جميعاً في قسم القانون الذين حظيت بشرف تدريسهم لي في مرحلة الماجستير الذين أسهموا في بنائي وتقدمي الى ميادين البحث العلمي الرصين.

ولا يفوتني ان أشكر أساتذتي الأفاضل في مرحلة البكالوريوس جميعاً الذين كان لهم الفضل في تدريسي خلال هذه المرحلة وإنارة طريقي وإخلاصهم وجهودهم.

والشكر والامتنان للملاك الإداري في معهد العلمين للدراسات العليا لجهودهم الخيرة لما أولوه لنا من رعاية علمية دؤوبة طيلة مدة الدراسة وإتاحة هذه الفرصة التي منحتنا الكثير.

وكذلك أتقدم بالشكر والامتنان الى إخوتي وزملائي في الدراسة، وأخيراً أتقدم بخالص شكري وأمتناني إلى كل من أسهم برأي أو نصيحة أو مشورة وقد فاتني أن اشكرهم والتمس منهم العذر واسأل الله عز وجل أن يحفظهم ويوفقهم لما فيه خير الدنيا والآخرة.

الباحث

المستخلص

يرتكز موضوع الرسالة على بيان مفهوم العدالة الاجتماعية، ودراسة احكام القضاء الاداري التي تحقق العدالة الاجتماعية، وعلى هذا الأساس حولنا في هذه الرسالة تسليط الضوء على بيان مفهوم العدالة الاجتماعية إذ أن هذا المفهومِ الواسع للعدالة الاجتماعية لا يمكن بيانهُ بصورة واضحة لأنهُ مفهوم يكتنفه الغموض، فلابد من بيان تعريف العدالة الاجتماعية وبيان ذاتيها ودراسة وعلاقتها بالمفاهيم الاخرى مثل المساواة وحقوق الانسان، وتتطلب الامر منا التعريف بحقوق الانسان، وبيان التنظيم الدستوري للعدالة الاجتماعية إذ نجد دساتير تنظمها في متنِ الوثيقة الدستورية، وأخرى تنظمها في ديباجةِ الدستور أو المقدمة الذي اتخذ الشكل الصريح او الشكل الضمني، فضلاً الى اختلاف الاتجاهات او النصوص الدستورية من حيث التوسع او التضيق من مضامين العدالة الاجتماعية بصورها المختلفة.

أذ بعد بيان مفهوم العدالة الاجتماعية في الفصل الاول من الرسالة ومدى أن هذا مفهوم واسع ومركب، أذ لا يمكن ملامسة عمق الاشكالية المطروحة في مقدمة البحث، إذ لم التركيز على بعض المواضيع التي ينظرها القضاء الاداري (الوظيفة العامة، حق التعليم، الرعاية الاجتماعية، العدالة الضريبة).

أذ تم في الفصل الثاني من الرسالة بالتركيز على بعض احكام القضاء الاداري العراقي الذي اخترناها، إذ تم البحث في احكام قضاء الموظفين التي تحقيق العدالة الاجتماعية، وايضاً اختانا البحث في احكام القضاء الاداري التي تحقق العدالة الاجتماعية في حق التعليم، وكذلك بحثنا في احكام القضاء الاداري التي تحقق العدالة الاجتماعية في مجال الرعاية الاجتماعية، واخيراً البحث في احكام القضاء الاداري التي تحقق العدالة الاجتماعية في مجال العدالة الضريبة، إذ ان كل هذهِ الاحكام تم مقارنتها بمثيلاتها من الاحكام الصادرة عن القضائيين الاداريين مصر والجزائر.

الموضـــــوع	الصفحة
المقدمة	١ – ٥
الفصل الأول: التعريف بالعدالة الاجتماعية وتنظيمها الدستوري.	٦ – ٥١
المبحث الأول: مفهوم العدالة الاجتماعية.	٧ – ٢٦
المطلب الأول: تعريف العدالة الاجتماعية.	٧ – ١٢
الفرع الأول: تعريف العدالة الاجتماعية لغة.	٨ – ٩
الفرع الثاني: تعريف العدالة الاجتماعية اصطلاحاً.	٩ – ١٢
المطلب الثاني: ذاتية العدالة الاجتماعية.	١٢ – ٢٦
الفرع الأول: صور العدالة الاجتماعية.	١٣ – ٢٠
الفرع الثاني: العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى.	٢١ – ٢٦
المبحث الثاني: التنظيم الدستوري للعدالة الاجتماعية.	٢٧– ٥١
المطلب الأول: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ركيزة العدالة الاجتماعية.	٢٧ – ٤٠
الفرع الأول: تعريف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.	٢٨ – ٣٢
الفرع الثاني: خصائص وأنواع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.	٣٢ – ٤٠
المطلب الثاني: الاساس الدستوري للعدالة الاجتماعية.	٤٠ – ٥١
الفرع الأول: الاساس الدستوري للعدالة الاجتماعية في دول المقارنة.	٤١ – ٤٧
الفرع الثاني: الاساس الدستوري للعدالة الاجتماعية في العراق.	٤٨ – ٥١
الفصل الثاني: العدالة الاجتماعية في احكام القضاء الإداري	٥٢ – ٩٥
المبحث الأول: احكام القضاء الإداري في الوظيفة العامة وفي حق التعليم التي تحقق العدالة الاجتماعية	٥٣ – ٧٦
المطلب الأول: احكام القضاء الإداري في الوظيفة العامة التي تحقق العدالة الاجتماعية.	٥٤ – ٦٦
الفرع الأول: احكام القضاء الإداري المقارن في الوظيفة العامة التي تتعلق بالعدالة الاجتماعية.	٥٦ –٦٢
الفرع الثاني: احكام القضاء الإداري العراقي في الوظيفة العامة التي تتعلق بالعدالة الاجتماعية.	٦٢ – ٦٦

المطلب الثاني: احكام القضاء الإداري في حق التعليم تحقق العدالة الاجتماعية.	٦٦ – ٨١
الفرع الأول: احكام القضاء الإداري المقارن في حق التعليم التي تتعلق بالعدالة الاجتماعية.	٦٨– ٧١
الفرع الثاني: احكام القضاء الإداري العراقي في حق التعليم التي تتعلق بالعدالة الاجتماعية.	٧٢ – ٧٦
المبحث الثاني: احكام القضاء الإداري في الرعاية الاجتماعية وفي العدالة الضريبية التي تحقق العدالة الاجتماعية.	٧٦ – ٩٥
المطلب الأول: احكام القضاء الإداري في الرعاية الاجتماعية.	٧٧ – ٨٦
الفرع الأول: احكام القضاء الإداري المقارن في الرعاية الاجتماعية التي تتعلق بالعدالة الاجتماعية.	٧٨ – ٨٣
الفرع الثاني: احكام القضاء الإداري العراقي في الرعاية الاجتماعية التي تتعلق بالعدالة الاجتماعية	٨٣ – ٨٦
المطلب الثاني: احكام القضاء الإداري في مجال العدالة الضريبية.	٨٦ – ٩٥
الفرع الأول: احكام القضاء الإداري المقارن في العدالة الضريبية التي تتعلق بالعدالة الاجتماعية.	٨٩ – ٩٤
الفرع الثاني: احكام القضاء الإداري العراقي في العدالة الضريبية التي تتعلق بالعدالة الاجتماعية.	٩٤ – ٩٥
الخاتمة:	٩٦ – ٩٨
المصادر	٩٩ – ١١٤